

أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري

The Importance of Foreign Partnership for Algerian Industrial Sector

أ.متناوي أمحمد

أستاذ مساعد قسم « أ » كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة الشلف -
metnaouihafeidh@yahoo.fr

ملخص

شهد الاقتصاد الجزائري جملة من الإصلاحات في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق ، إلا أن النتائج لم ترقى إلى الأهداف المسطرة ، وعليه تم التفكير في البحث عن سبل وإجراءات أكثر فعالية للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة وأنه أصبح يواجه منافسة قوية بعد تطبيق إجراءات الانفتاح على العالم الخارجي من خلال اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي والمراحل المتقدمة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ومن بين الإجراءات التي يتضح أنها مفيدة للمؤسسات الوطنية اتفاق الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، خاصة وأنها أعطت نتائج جيدة بالنسبة للمؤسسات التي لجأت إليها، ذلك أنها تتيح العديد من الفرص للمؤسسات الوطنية التي يمكن استغلالها لحل المشاكل والصعوبات التي تواجهها ، وعليه سنحاول من خلال هذه المقالة إبراز أهم الفرص أو بالأحرى مختلف إيجابيات اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وكيفية استغلالها من قبل المؤسسات الوطنية لتحسين أدائها .

الكلمات الدالة: القطاع الصناعي الجزائري ، الإصلاحات الاقتصادية ، الشراكة الأجنبية.

Abstract

The Algerian economy witnessed a set of reforms in its way to the market economy; however results were not satisfactory. Cause quently; other more effective ways have been thought to improve national economy; especially in light of the stroug competitions for partnership with countries of the European Union and its preparation to admission to word trade organization. Among the procedures that seen to be effective for our national institutions; conventions with foreign foundations, mainly because it yields many possible solutions for our institutions to put an end to its problems. Based on all what has already been mentioned, will try in the present work to identify the most important opportunities, let's say advantages of partnership with foreign institutions and ways of its exploration by our national companies to improve its outcomes.

Keywords: Industrial sector, the Algerian economic reforms, Foreign partnership.

مقدمة

تهدف في مجملها إلى التوصل إلى إنشاء قاعدة صناعية متينة ، تسمح بتلبية حاجيات المجتمع، حيث ركزت في البداية على الصناعات الاستخراجية وخصوصا قطاع المحروقات، الذي كانت له حصة الأسد في المخططات التنموية التي اعتمدها، وقد استمرت هذه الإستراتيجية التنموية المبنية على النهج الاشتراكي في التسيير إلى سنوات الثمانينات، أين تأثرت إيرادات الجزائر بشكل كبير جدا جراء الانخفاض الحاد في أسعار البترول، حيث بدأ التفكير بشكل جدي في البحث عن مصادر أخرى غير المحروقات لإيرادات الدولة ، هذا ما تطلب

تعتبر الصناعة قاطرة التنمية ، وهي التي تقف وراء المزيد من الانتشار والتنوع للإنتاج والخدمات ، وتعتبر بذلك نشاط اقتصادي رائد وقائد لبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لأنها قادرة على إتمام الدورة الإنتاجية المتكاملة من خلال إنتاج الوسائل اللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي تغذي بها القطاعات الأخرى .

وإدراكا منها لأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، قامت السلطات الجزائرية بجملة من الإصلاحات

إلى الشراكة الأجنبية وتحليل الفرص التي تتيحها وكذا الإجراءات الواجب القيام بها لتعزيز الاستفادة منها ، وذلك كما يلي :

أولا : خصائص القطاع الصناعي الجزائري:

لقد ورثت الجزائر عن المستعمر الفرنسي قاعدة صناعية ضعيفة جدا، بسبب السياسة الاستعمارية القائمة على الإنتاج من أجل التصدير للصفة المقابلة بهدف دعم الصناعة الفرنسية، وبسبب الظروف القاسية آنذاك منها الأمية، الفقر، غياب الإمكانيات وضعف مصادر التمويل... الخ ، هذا ما جعل التفكير في بناء قاعدة صناعية يتجه إلى التركيز على الصناعات الاستخراجية وخاصة المحروقات باعتبارها مصدر أساسي للعملة الصعبة ، وباعتبار أن هذا القطاع قائم بذاته مقارنة بباقي القطاعات الأخرى .

إن الاقتصاد الصناعي يقسم الصناعة إلى قسمين أساسيين وهما :

- الصناعات الاستخراجية

- الصناعات التحويلية

لقد كان التوجه الصناعي للدولة الجزائرية كاختيار لا رجعة فيه ويتضح ذلك جليا من خلال المخططات التنموية التي اعتمدها حيث ركزت على الصناعات الاستخراجية بشكل أساسي وعلى رأسها المحروقات، والدليل على ذلك حصة قطاع المحروقات من المبالغ المخصصة للمخططات التنموية ، فمثلا المخطط الرباعي الأول (1970-1973) كان يهدف إلى إنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة وخصص له مبلغ 30 مليار دج كانت حصة قطاع المحروقات 15 مليار دج . ونفس الشيء بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني أين استفاد قطاع المحروقات من مبلغ 50 مليار دج من المبلغ الإجمالي المقدّر بـ 100 مليار دج ، واستمرت نفس السياسة مع باقي المخططات الأخرى ، الأمر الذي أدى إلى غياب الانسجام بين مختلف القطاعات والنشاطات الإنتاجية مما تسبب في عدم تكامل النشاطات المنتجة سواء فيما بينها أو مع القطاعات الأخرى كالزراعة مثلا .

وبعدما أصبح قطاع المحروقات الممول الرئيسي لخزينة الدولة بالعملة الصعبة ، تم التركيز عليه بشكل أساسي في السياسة التنموية، وبالتالي كانت القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية تقوم على الاستثمارات في الصناعات الثقيلة المتمثلة في قطاع المحروقات أساسا ، هذا ما نتج عنه إهمال الصناعات التحويلية بشكل عام

ومن جهة أخرى نمط التسيير المنتهج والذي كان مبني على التسيير الاشتراكي ، كان له سبب مباشر في ضعف إنتاجية المؤسسات الوطنية ، رغم نجاح بعض المؤسسات القليلة ، حيث تم تحويل جميع الشركات الوطنية إلى مؤسسات اشتراكية ، كما أن هذا التوجه تسبب في عدم إشراك القطاع الخاص في التنمية ، من خلال عدم منحه فرص وعدم تشجيعه على المبادرة ، هذا ما أدى إلى سيطرة القطاع العام على جميع مجالات الاستثمار.

كما أن السياسة الحمائية للدولة تسببت في غياب روح المنافسة

القيام بجملته من الإصلاحات في العديد من المجالات.

لقد كانت فلسفة هذه الإصلاحات تصب في التوجه نحو تحرير الاقتصاد والابتعاد عن الاقتصاد المخطط تدريجيا، وبالتالي فتح المجال أمام القطاع الخاص لإقامة المشاريع الاستثمارية ، إلا أن الجهود المبذولة لم تكن كافية، حيث ازداد الوضع تدهورا مما اضطر الدولة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة على القيام بالإصلاحات اللازمة ، وكانت البداية في سنة 1989 من خلال برامج التعديل الهيكلي ، حيث ترتب عنها مجموعة من الشروط التي فرضتها مؤسسات النقد الدولية في شكل إصلاحات اقتصادية ، وتمت مباشرة هذه الإصلاحات في شكل الخصخصة وتحرير التجارة بالإضافة إلى الحد من تدخل الدولة في المجال الاقتصادي.

رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة منذ أكثر من عشرين سنة إلا أن النتائج المحققة مازالت بعيدة عن التوقعات ولم يتمكن الجهاز الإنتاجي من تحسين مستوى أدائه بشكل عام ، لذا وجب البحث عن السبل والطرائق التي تساعد على النهوض بالقطاع الإنتاجي وجعله قادرا على رفع التحدي أمام المنتجات الأجنبية التي أصبحت تهدد المنتجات المحلية خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي الذي بدأت بوادره تظهر جليا ، ومنها اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ منذ سنة 2005

إن الإجراءات التي اتخذت في مجال الشراكة في إطار التسهيلات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب أعطت نتائج مشجعة في العديد من الحالات ، فعلى سبيل المثال الشراكة الجزائرية الألمانية في مجال مواد التنظيف حققت نتائج جيدة ، كذلك الشراكة مع الشركة الهندية (أسبات) و مركب الحجار في مجال الحديد والصلب، لذا أصبح التفكير بجديّة في كيفية التوصل إلى إبرام عقود شراكة مع شركات أجنبية بهدف الاستفادة من خبرتها والاحتكاك معها لأنها تتيح العديد من الفرص التي يمكن للمؤسسات الوطنية استغلالها لمعالجة المشاكل التي تعاني منها كالجودة المنخفضة لمنتجاتها ، تكلفة إنتاج مرتفعة بسبب الصعوبات التي تتخبط فيها كمشكل التمويل، طرق التسيير، التكنولوجيا المتواضعة، يد عاملة غير مؤهلة بشكل جيد ... الخ

بسبب الفرص التي تتيحها الشراكة الأجنبية، أصبحت تعتبر أحد الخيارات المناسبة للنهوض بالقطاع الإنتاجي الجزائري إن تم استغلالها بشكل مناسب ، لذا سنحاول من خلال هذه المقالة الوقوف على أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للمؤسسات الوطنية من خلال إبراز أهم الفرص التي تتيحها وكذا الإيجابيات التي يمكن الاستفادة منها ، وعليه سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

ماهي مختلف الإصلاحات التي شهدتها القطاع الصناعي الجزائري ؟ وفيما تتمثل أهم الفرص التي تتيحها اتفاقيات الشراكة الأجنبية للقطاع الصناعي الجزائري؟ وكيف يمكن استغلالها والاستفادة منها؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تكون بالتطرق في البداية إلى تشخيص الوضعية الحالية للقطاع الصناعي الوطني، ثم الإشارة إلى أهم الإصلاحات التي شهدتها ، و بعد ذلك التطرق

طرق تقنيات الإنتاج المتطورة وعدم استعمال كل الأساليب الإنتاجية المتاحة.

❖ الحجم الكبير للعمال الذين تحتويهم المؤسسات الصناعية بسبب سياسات التشغيل المتبعة من طرف الدولة والخاضعة لاعتبارات سياسية واجتماعية أكثر منها اقتصادية بهدف التخلص من البطالة بطريقة أو بأخرى.

❖ ضعف المردودية المالية للمؤسسات ومعدومة في العديد من الأحيان حيث كانت إعادة الهيكلة تخضع لمبدأ أساسي وهو "الحجم الصغير للمؤسسات يعني التحكم الكبير فيها" وعليه حسب هذا المبدأ يجب القيام بإعادة التنظيم وتمركز المؤسسات داخل النسيج الصناعي وذلك بتجزئة أقطاب الصناعات الكبرى حتى يتسنى خلق مؤسسات عمومية متوسطة وصغيرة، كمرحلة أولى لبدائية انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي.

2- **استقلالية المؤسسات:** إن إعادة الهيكلة لم تتعرض لأصل المشاكل والاختلالات التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية لأنها كانت وقبل كل شيء مقدمة لإجراء إصلاحات أخرى هو استقلالية المؤسسات، التي تزامنت مع الانفتاح السياسي والاقتصادي ولقد لعبت أزمة البترول لسنة 1986 وأحداث أكتوبر 1988 الدور المسرع لها، فلقد بدأت بوادر نتائج سياسة إعادة النظر في عملية التصنيع في البروز والتي من بينها شروع منحى البطالة في الارتفاع، وفي هذه الوضعية اعتمد النظام شعارا جديدا أكثر تشددا مقارنة بالاول "الصرامة والانضباط لضمان المستقبل، وذلك للتأكيد على ضرورة التوجه لإجراءات تقشيفية وإصلاحية أعمق.

جاءت استقلالية المؤسسات كمحاولة لإعادة المؤسسة العمومية الاقتصادية إلى مسارها ومكانتها الحقيقية المرتبطة أساسا بوظيفتها الإنتاجية وكذلك لتفعيل الآليات العلمية والتقنية للتسيير في المؤسسات، حيث أن استقلالية المؤسسات تعني إعطاء فرصة للمسيرين لتحقيق أهداف المؤسسة وفقا لما تراه مناسباً وتحرير المبادرة وإلغاء المفهوم التقليدي للوصاية الذي جعل من المؤسسة مجرد أداة تسيير عن بعد، لذا فالاستقلالية انطوت على مبدأ أساسي وهو إقرار ضرورة انتهاز اللامركزية في التسيير ومنح المؤسسات السلطة في إدارة شؤونها.

وما يؤكد على علاقة إعادة الهيكلة باستقلالية المؤسسات هو أن عمليتي التجزئة - إعادة الهيكلة العضوية - والتطهير المالي - إعادة الهيكلة المالية - جعل من المؤسسة في وضعية سهلة لتطبيق الاستقلالية وذلك ما يقره القانون - رقم 01-88 المؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية والذي يؤكد على أن: "أصبحت المؤسسة شخصية معنوية متميزة عن الدولة، وهذه الأخيرة تعتبر مالكة مساهمة في رأسمال المؤسسة لكنها لا تتدخل في تسييرها - المؤسسات -"،⁽⁷⁾ كما أن المؤسسة هي مسؤولة عن ذمتها المالية وعن مردوديتها إلى جانب أنها تعمل تحت تصرف القانون التجاري رقم 88-04 المؤرخ في 12/01/1988 يحمل المؤسسة المسؤولية التامة في حالة عجزها.

3- **برامج التعديل الهيكلي:** رغم الإصلاحات الاقتصادية

سواء بين المؤسسات الوطنية أو مع الأجانب، الأمر الذي ثبط عزيمته المؤسسات على الإبداع والمبادرة، وبالتالي عدم تحسين جودة منتجاتها ولا التحكم في تكاليف إنتاجها، لذا بقي القطاع الصناعي الوطني يعاني العديد من الصعوبات جعلته غير قادر على المنافسة في الوقت الراهن، خاصة وأن التوجه الحالي للاقتصاد الوطني يقوم على المنافسة أي اقتصاد السوق.

وبقي قطاع المحروقات المصدر شبه الوحيد للعملة الصعبة لخزينة الدولة، ذلك أنه يمثل أكثر من 79% من قيمة الصادرات الوطنية، وبسبب الظروف غير المستقرة على المستوى العالمي جراء الأزمات المتتالية، وبما أن الطلب على المحروقات تحكمه الأوضاع السائدة على المستوى العالمي كمعدلات نمو الاقتصاد العالمي، الاستقرار السياسي، الحروب، ... الخ، بات من الضروري العمل على تنويع الصادرات الوطنية وذلك بتنمية ودعم النسيج الصناعي حتى يتمكن من أداء دوره التنموي.

لقد كان لازمة النفط في منتصف سنوات الثمانينات عندما تدهورت أسعار المحروقات بشكل كبير جدا، دور مهم في إظهار الخلل في تركيبة الاقتصاد الوطني، وتم اتخاذ جملة من التدابير في شكل إصلاحات اقتصادية تصب في مجملها في تحسين أوضاع القطاع الصناعي حتى يتمكن من بعث التنمية من جديد، وتمثلت هذه الإجراءات فيما يلي.

ثانياً: الإجراءات المتخذة لبعث القطاع الصناعي الجزائري:

شهد القطاع الصناعي الجزائري جملة من الإجراءات في شكل إصلاحات تهدف إلى توفير الأرضية المناسبة لبناء اقتصاد قوي، حيث كان يعيش وضعية متدهورة من أهم مميزات:

- تدهور معدلات النمو وبالتالي انعكست على النمو الاقتصادي ككل

- تطور حجم الديون الداخلية وارتفاع أموال التطهير الموجهة للمؤسسات الصناعية

وعليه جاءت الإصلاحات بالشكل التالي:

1- **إعادة الهيكلة بشقيها العضوي والمالي:** انطلاقاً من المشاكل التي ميزت المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة منها الصناعية في السبعينات والمرتبطة بالتمويل والمردودية وكذا انتشار وسيطرة الجهاز البيروقراطي والعمل الإداري على بقية أعمال ووظائف المؤسسة، جاءت إعادة الهيكلة لإخراج المؤسسات العمومية كبيرة الحجم والمثقلة بالديون من وضعيتها هذه وتحويلها إلى مؤسسات رابحة ومستقلة ماليا وإداريا ومساهمة بصفة أحسن في تحقيق التنمية⁽⁶⁾، وبصفة عامة هذه الأوضاع أدت إلى ضرورة القيام بإعادة تنظيم جذري للمؤسسة ومحيطها الاقتصادي والمالي وجاءت بذلك إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمعالجة المشاكل التالية:

❖ - كبر حجم المؤسسات التجارية الوطنية وتعدد المهام والوظائف التي تقوم بها سواء المتعلقة بسيرها (الإنتاج، التسويق، التسيير، التخزين...) أو المتعلقة بنواحي أخرى خاصة الاجتماعية (السكن، النقل، الترفيه، الصحة) مما أدى إلى تشعب مهامها معيقاً بذلك السير الحسن لها، زيادة على العوائق البيروقراطية الناتجة عن المركزية في التسيير.

❖ - ضعف فعالية جهاز الإنتاج بسبب عدم التحكم الجيد في

- ارتفاع مخزون العملة الصعبة بـ 1.5 مليار دولار نهاية 1994 ليصبح المخزون الكلي بقيمة 2.6 مليار دولار
- عرض خمس فنادق للبيع في إطار البدء في عملية الخصخصة وحل 88 مؤسسة عمومية محلية وإنشاء صندوق وطني للتأمين على البطالة.

و بعد هذه النتائج التي يراها صندوق النقد الدولي بالإيجابية تم توقيع اتفاق حول إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر وتم وضع برنامج للتعديل الهيكلي (Pogrammes D'ajustement Structurel) يمتد من ماي 1995 حتى أفريل 1997، ولقد جاء هذا الاتفاق والبرنامج لإتمام عمليات تحرير الأسعار وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ووقفها لدعم القطاع العام بالإضافة للبدء في الخصخصة، كل هذا من أجل وضع ميكانزمات وأدوات اقتصاد السوق.

إن مختلف الوصفات التي طبقتها الجزائر ورغم قسوتها وبالإضافة إلى إعادة النظر في دور ومفهوم الدولة في الحياة الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية تركزت على ركيزتين أساسيتين هما:

❖- التعديل الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية، خاصة الصناعية والتي تحددها الدولة للمرور لاقتصاد السوق، والتصحيح الهيكلي هذا يكون على نشاطها ووسائلها المادية والبشرية وكذا التنظيمية في نطاقها الواسع (المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة) بالشكل الذي يسمح لها بالوصول إلى تحقيق الفعالية والكفاءة اللازمتين في محيط تنافسي يخضع لقوانين السوق، كما يدخل في إطار سياسة التعديل الهيكلي للمؤسسات عمليات حلها وتصفيتها وتسريح العمال.

❖- عملية الخصخصة والتي مست وتمس المؤسسات التي ليس لديها القدرة على الاستمرار كمؤسسة عمومية سواء لأنها تعيش ظروف سيئة أو لاعتبارها غير إستراتيجية.

4- خصوصية المؤسسات العمومية : إنه وبعد هذا العرض الزمني للإصلاحات الاقتصادية - المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية - المنتهجة بداية 1989 حتى منتصف التسعينات يمكن القول أن الخصخصة هي إحدى السياسات الاقتصادية الإصلاحية لبرامج التعديل الهيكلي ولقد بدأ تطبيقها الفعلي بعد صدور الأمر رقم 59-22 المؤرخ في 16 أوت 1995 والمتضمن خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية والمحلية.

إن عملية الخصخصة هذه وبكل ما تحمله من أبعاد وانعكاسات متفاوتة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لم تأت كإجراء منفرد بل ترافقت بسياسات إصلاحية، اقتصادية أخرى جاءت في إطار ما يعرف بوصفات المؤسسات المالية والدولية والمسماة ببرامج التعديل الهيكلي أو التصحيح الهيكلي "P.A.S" التي تفرضها هذه المؤسسات وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على البلدان التي تبرم معها اتفاقيات.

و تعتبر سياسة الخصخصة كإحدى أهم سياسات الإصلاح الاقتصادي الأكثر ملائمة للاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الاقتصاد الحر، حيث أصبح الكثيرون ينظرون

التمثلة في إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات، اللتان وضعتا الأرضية الاقتصادية والتنظيمية وكذا السياسية والإيديولوجية للدخول في اقتصاد السوق ومع محدودية نتائج هذه الإصلاحات خاصة على المستويين الاقتصادي والمالي (المؤسسات، المؤشرات المالية الكبرى...) والاجتماعي (المستوى المعيشي، التوظيف...) بعد هذا بدأت مسيرة الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية وبرامجها وشروطها.

ففي سنة 1989 وبعد أزمة 1986 وأحداث أكتوبر 1988 وجدت الجزائر نفسها أمام عجز في ميزانيتها وكذا في حاجة ماسة للحصول على موارد مالية أجنبية إضافية لتغطية هذا العجز، لذا اتجهت نحو المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي إذ انطلقت المفاوضات باتفاق تدعيم الاقتصاد الوطني في مقابل التزام الجزائر بتحقيق مجموعة من الشروط منها: تحرير الأسعار والرفع التدريجي للدعم على المواد الأساسية وتخفيض النفقات العمومية وكذا اتباع سياسة نقدية مقيدة... الخ، ولقد عمدت الجزائر في إطاره إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية بقيمة 70% (خلال نهاية 1990 حتى مارس 1991).

و نظر لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق الاتفاق السابق وإجراءاته الإصلاحية ومع ازدياد وضعية المؤسسات العمومية سوءا ، حيث بلغت قيمة خدمة الديون مستوى خطير جدا وصل إلى 73.9% من مجموع مدا خيل الصادرات هذا ما حتم على الحكومة الجزائرية اللجوء مرة أخرى لخدمات صندوق النقد الدولي حيث تم التوقيع على اتفاق ثاني في 03 جوان 1991 وتمتد فترة تطبيقه حتى مارس 1992، يقدم بموجبه الصندوق قرضا للجزائر بقيمة 400 مليون دولار، وموازة مع هذا قامت الجزائر بعقد اتفاق مع البنك الدولي لتحصل بموجبه الجزائر على قرض بقيمة 350 مليون دولار .

و لأن مؤشرات الاقتصاد الوطني استمرت في الانهيار وكذا مردودية المؤسسات والوضع السوسيو اقتصادي للجزائريين، فقد لجأت الجزائر للمرة الثالثة لصندوق النقد الدولي خاصة وأن معدل خدمات الديون أستمّر في الارتفاع حيث بلغ 82.2 % سنة 1993 من أصل مدا خيل قدرت بـ : 10.33 مليار دولار أي أن الجزائر لم يبق لها سوى 1.18 مليار دولار لتغطية حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية هذا الاتفاق الذي انبثق منه برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994/1995) يهدف إلى استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتقليص معدل التضخم ومواصلة تحرير الأسعار ورفع الدعم، ووضع إطار قانوني لبدأ عملية الخصخصة، ومن بين النتائج هذا الاتفاق نذكر:

- بلوغ المواد الاستهلاكية التي حررت أسعارها نسبة 5.8 %
- تعديل أسعار الكهرباء والحليب والسميد كل ثلاثة أشهر (تحرير تدريجي للأسعار).
- كبح معدل التضخم.
- تخفيض قيمة الدينار.
- تخفيض عجز الميزانية.

وتأكيد الميزة التنافسية

1- **صيغ وأشكال الشراكة** : للشراكة عدة أشكال وذلك حسب العلاقة التي تربط بين الشركاء، ويتم الاتفاق على شكل الشراكة انطلاقاً من الأهداف المنتظرة لكل شريك، وسنحاول التطرق إلى أهم صيغ الشراكة وذلك كمايلي⁽¹⁰⁾ :

1.1 **الشراكة الصناعية** : بسبب تطور وتعقيد مسار التصنيع من خلال صعوبة مساهمة أساليب الإنتاج الحديثة وكذا التطور التكنولوجي ظهر هذا النوع من الشراكة الذي يأخذ في أغلب الأحيان شكل مخططات العمل⁽⁸⁾ ، وتبرز ضرورة إقامة ما يعرف بالتعاون الفني انطلاقاً من ضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة وكذا ما تتطلبه من تكنولوجيا عالية، وفي هذا الإطار تلجأ بعض الشركات العالمية إلى التقارب وإنشاء فرق أو جماعات متخصصة في المشاريع التكنولوجية والصناعية المتطورة .

ومن بين الدوافع لهذا النوع من الشراكة نذكر مايلي⁽⁹⁾ :

- **المجال الاقتصادي** : عن طريق الاستفادة من آثار الحجم، تكاليف البحث والتطوير... الخ
- **المجال التقني** : من خلال مزايا التكنولوجيا المتطورة، الإبداع... الخ

- **المجال التجاري** : عن طريق تفضيلات المستهلكين ، تقوية شبكات التوزيع ... الخ

وبهذا فإن أسلوب الشراكة الصناعية يحقق نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية الحديثة بصورة أكثر فعالية مقارنة بالمشروعات المملوكة بالكامل للأجانب.

2-1 / **الشراكة التجارية** : تتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين مؤسستين أو أكثر تعاني مؤسسة أصلية من ضعف نشاطها التجاري وبالتالي تلجأ للشراكة التي قد تكون غي شكل عقود منح امتياز، اتفاقيات تراخيص، اتفاقيات تموين ، وهذا مايسمح بتقليل تكاليف المعاملات التجارية وفتح شبكات جديدة للتوزيع وهذا ما يؤثر على رقم الأعمال بصفة ايجابية

3-1 / **الشراكة التقنية** : ظهرت هذه الصيغة من الشراكة كنتيجة للمتغيرات في المجال التكنولوجي وزيادة تكاليف البحث والإبداع، ويمكن تقسيم هذا النوع من الشراكة إلى :
أ - **اتفاقيات البحث والتطوير** : العديد من الحكومات والشركات تخصص مبالغ معتبرة لإنفاقها في مجال البحوث الأساسية والتطبيقية، لذا يتم اللجوء إلى هذه الصيغة قصد الاستفادة من خبرة الطرف الثاني وكذلك في مجال التمويل وتخفيض المخاطر، ومن بين القطاعات التي يظهر فيها هذا النوع من الشراكة نذكر⁽¹³⁾ :

- ❖ قطاع الأدوية
- ❖ مراكز الأبحاث والبحث والتطوير بين الجامعات
- ❖ مجال صناعة الأسلحة والسلع الاستراتيجية
- ❖ مجال الإعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات

بـ اتفاقيات تحويل المعارف : تسمح هذه الصيغة للشريك من الاستفادة من نقل المعارف ذات القيمة الاقتصادية الهامة

إلى الخصصة على أنها الأداة الفعالة و المرجوة من أجل رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، ونشرو توزيع الثروة بين أبناء المجتمع، وتقليل عجز الميزانية العامة ، و ترتب على ذلك أن أصبحت الخصصة ظاهرة عالمية في نهاية القرن العشرين تتواجد في مختلف الدول خصوصاً في دول التحول الاقتصادي وفي الدول النامية. والخصصة في الجزائر جاءت في إطار الإصلاحات السالفة الذكر والتي تهدف إلى بعث القطاع الصناعي الذي يعتبر القطاع الحيوي الذي تنوي الجزائر بعثه بعد قطاع المحروقات، أي التركيز على الصناعات التحويلية لمرحلة ما بعد البترول وقد سجل هذا القطاع تأخر كبيراً مقارنة مع بعض دول الجوار كتونس ، المغرب ومصر فالصناعة خارج المحروقات تعيش أزمة، حيث أن الصناعات التحويلية التي تجمع فروع الصناعات الالكترونية والكهربائية ومواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج والجلود والأحذية والخشب والكيمياء والورق والبلاستيك تساهم بحصة ضعيفة في الناتج الداخلي الخام بمرور الوقت، والدليل على تراجع تنافسية الاقتصاد الوطني هو ترتيب تنافس الاقتصاديات العالمية الذي قام به منتدى دافوس حيث احتلت الجزائر المرتبة 99 من بين 134 دولة على المستوى العالمي سنة 2008 في حين احتلت المرتبة 81 في سنة 2007.

في إطار رفع مستوى تنافسية المؤسسات الوطنية قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات ، منها تخصيص لكل فرع صناعي مركز تقني مكلف بدعم المؤسسات الناشطة فيه ، حيث خصصت الحكومة مبلغ 386 مليار دج لدعم جهود المؤسسات قصد تحسين تنافسياتها خلال 5 سنوات المقبلة أي إلى غاية سنة 2014 ، ويدخل ذلك ضمن الجهود الرامية إلى تأهيل المؤسسات الوطنية من خلال البرنامج الوطني الذي يخص 20.000 مؤسسة بالمساعدات المباشرة للمؤسسات المعنية به، حيث أن معدل المساعدة يصل إلى 19,2 مليون دج لكل مؤسسة ، وكمحلة أولية انتهت اللجنة المكلفة بدراسة ملفات إعادة تأهيل المؤسسات من إعداد الدراسة الأولية لـ 450 مؤسسة تابعة لقطاع الصناعة إلى غاية أكتوبر 2011⁽¹¹⁾.

بالإضافة إلى هذه الجهود تسعى الدولة إلى الاستعانة بالمؤسسات الأجنبية لضمان الوصول إلى النتائج المنتظرة من برنامج التأهيل الذي باشرته، وذلك من خلال الاستفادة من خبرة الأجانب عن طريق الشراكة التي أثبتت التجارب نجاحها في هذا المجال سواء للمؤسسات التي قامت بإبرام اتفاقيات شراكة مع الأجانب أو حتى من خلال تجارب دول أخرى وذلك بشرط أن تحسن استغلال الفرص التي تتيحها صيغة الشراك مع الأجانب، لأن لهذه الأخيرة عدة مزايا قد تعود بالفائدة على النسيج الصناعي الجزائري في حالة تعظيم الاستفادة من فرصها، ويتضح ذلك من خلال التالي.

ثالثاً :مزايا الشراكة الأجنبية : هي عبارة عن نموذج من علاقات التقارب والتعاون بين المؤسسات الاقتصادية لأجل تحقيق بعض الفوائد كتبادل الخبرات والحصول على التكنولوجيا والتسهيلات الإنتاجية والصناعية وكذلك النفاذ إلى أسواق جديدة بالإضافة إلى تخفيض المخاطر المالية

الواحدة فقط ، بل تتعداه إلى جلب طاقات وإمكانيات جديدة للمؤسسة من خلال خلق فرص إضافية للاستثمار في قطاعات ومجالات مكملة للنشاط الرئيسي.

ج - إمكانية النفاذ لأسواق دولية: ويتحقق ذلك باختيار الشريك المناسب الذي يقلل من تأثير القيود والمحددات التي تعيق الدخول في الأسواق الدولية من خلال استغلال المعلومات الخاصة بالفرص التجارية التي تساعد على تطوير منتجاتها لبلوغ القدرة التنافسية الملائمة.

د / فرصة اكتساب مهارات جديدة : فلاحتمك بالشريك الأجنبي لمدة طويلة نوعا ما (لأن الشراكة غالبا ماتكون لفترات طويلة) يسمح بالتعلم واكتساب بعض المهارات سواء في الإنتاج أو التسيير، وذلك بتحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات، ويتطلب ذلك إعداد برامج التكوين وتدريب العمال

2. 2 - الأهداف المتوقعة تحقيقها من الشراكة الأجنبية : لقد أصبحت الشراكة الأجنبية أسلوبا ناجحا لتحقيق التنمية في العديد من الدول ، والفرص السالفة الذكر الناتجة عن الشراكة الأجنبية يمكن إن تستفيد منها المؤسسات وتحقق العديد من أهدافها وبشكل عام يمكن ذكر أو تلخيص أهداف الشراكة في النقاط التالية :

أ / مجال الاستهلاك : من المعروف أن غالبية الجزائريين يفضلون المنتجات الأجنبية عن المنتجات الوطنية ، وبما أن الاتجاه الحالي للسياسة الاقتصادية يسير نحو الانفتاح الاقتصادي، فإن وفرة المنتجات الأجنبية في ازدياد مستمر وبأسعار أقل جراء الاتفاقيات الدولية الرامية إلى تخفيض التعريفات الجمركية لتحقيق الانفتاح ، هذا مايتسبب في تراجع مبيعات المنتجات الوطنية، وعليه يمكن للشراكة الأجنبية أن تساعد المؤسسات الوطنية من تحسين قدراتها التنافسية من خلال الفرص التي تمنحها لها والتي سبق الإشارة إليها .

ب / المجال الاقتصادي: إن استغلال الفرص السالفة الذكر والناتجة عن الشراكة الأجنبية يمكن إن تعود على الاقتصاد الوطني بجملة من الآثار الايجابية نذكر منها ما يلي :

- ❖ / المساهمة في زيادة الناتج الوطني الخام : من خلال رفع مستوى الإنتاج لأنه غالبا ما يكون من بين أهم أهداف الشراكة الأجنبية أي تحسين الإنتاج كما ونوعا ، وبالتالي تحقيق إيرادات إضافية للمؤسسة ومنه رفع مستوى الناتج الداخلي الخام.

- ❖ / وفرة المنتجات الوسيطة لدعم صناعات أخرى: وذلك بتوفير منتجات بتكلفة أقل وبالتالي أسعار أفضل من خلال المنافسة، هذه الوفرة تؤدي إلى نمو نشاطات إنتاجية أخرى خاصة التي تعتمد على هذه المنتجات كمواد وسيطة في عملياتها الإنتاجية وكذلك حتى بالنسبة للنشاطات الأخرى التي تكون مكملة لها.

- ❖ / رفع مستوى مدا خيل العمال وأصحاب المؤسسات: وذلك بتحسين الأجور بسبب زيادة الأرباح الناتجة عن استفادة المشروع من بعض المزايا في المجال التمويلي أو الضرائب وعليه

وهي التي تساعد على تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة والمردودية بالإضافة إلى رفع مستواها التنافسي على مستوى المحيط العام.

ج- اتفاقية التراخيص: بموجب هذا الاتفاق يمنح الشريك رخصة للطرف الثاني بهدف الدخول في استخدام تقنيات معينة أو الاستفادة من الجانب التكنولوجي لمدة طويلة لكنها محددة، وهذه الاتفاقية لها طابع ثنائي.

4.1 / الشراكة المالية: هذا النوع من الشراكة متعلق بدرجة مساهمة الشريك في رأس مال الشريك الثاني عن طريق الاستثمار المباشر، حيث تتيح هذه الصيغة الحق في توجيه إدارة وسياسات للشريك الذي تمت المساهمة في رأس ماله، الأمر الذي يخدم مصالح الشريك المستثمر في تطوير منتجاته وجهوده التسويقية⁽¹⁵⁾.

2. ايجابيات الشراكة الأجنبية للصناعة الجزائرية: رغم الإصلاحات التي شهدتها القطاع الصناعي إلا أنه لزال يعاني العديد من الصعوبات كما سبق الإشارة إليه لذا أصبح من الضروري البحث عن سبل تساعد على تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية وتمكنها من اكتساب القدرة على المنافسة خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي.

و من بين الأساليب التي أثبتت نجاحها في هذا المجال، أسلوب الشراكة الأجنبية ، وذلك من خلال توفيره لمجموعة من الفرص للمؤسسات الوطنية وهي بمثابة حلول للمشاكل والصعوبات التي يعاني منها القطاع الصناعي الجزائري، وكأمثلة عن تجارب ناجحة في الميدان سواء بين مؤسسات عمومية وشركات أجنبية أو بين مؤسسات القطاع الخاص والأجانب نذكر : مركب الحجار والشركة الهندية في مجال الحديد والصلب ، المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف والشركة الألمانية هنكل ، شركة سامسونغ والشركة الوطنية سانتكس لإنتاج أجهزة التلفاز، بالإضافة إلى تجارب عديدة أخرى .

1.2. فرص الشراكة الأجنبية :إن الاحتكاك مع الطرف الأجنبي يتيح للمؤسسة مجموعة من الفرص التي يمكن استغلالها لذا يجب على المؤسسة أن تحسن استغلال هذه الفرص وتعظيم الاستفادة منها ، وبشكل إجمالي يمكن تلخيص الفرص الناتجة عن الشراكة الأجنبية فيما يلي :

أ / فرصة التعلم ونقل التكنولوجيا: تعتبر التكنولوجيا عاملا مهما لتطور المؤسسة الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصناعية، التي في أغلب الأحيان تعتمد على التكنولوجيا في العملية الإنتاجية بنسبة عالية، إلا أنها تكلف المؤسسة مبالغ مرتفعة ، وعليه يعتبر أسلوب الشراكة الأجنبية صيغة مناسبة لنقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الوطنية بطريقة سهلة و بأقل التكاليف⁽¹⁴⁾ إن تم استغلاله بشكل جيد.

ب / التقليل من شدة المنافسة : وذلك بتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الوطنية من خلال نقل المعارف التي تسمح بتحسين أداء المشروع المشترك حيث أن هذه العلاقة لها تأثير كبير على المنافسين المباشرين وتسمح بالتقليل من المنافسة ليس بين المؤسسات المنافسة الموجودة في السوق

الطبية و الصناعات الغذائية

و هكذا وقع المجمع الصيدلي الفرنسي سانوفي-أفنتيس مع الطرف الجزائري لإنتاج الأدوية باستثمار يقدر بـ 70 مليون أورو.

و أكد ممثل هذه الشركة للصحافة أن هذا المصنع الذي ستصل طاقته الإنتاجية 100 مليون علبة في السنة من الأدوية الجافة والسائلة سيكون أكبر مركب صيدلاني للمخبر الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، حيث سيوظف في مرحلة أولى 170 شخص ليصل في النهاية إلى توظيف 700 شخص .

كما يمكن الإشارة إلى أهمية الشراكة في مجال النسيج الذي عرف تأخر واضح في مجال النمو ، حيث أبدى الطرف التركي اهتمامه بهذا القطاع وذلك من خلال تخصيص مبلغ معتبر لاستثماره بالجزائر ففي كل من ولاية بجاية و غليزان حيث انه يسعى إلى مضاعفة عدد العمال الموجودين بنحو يصل إلى عشرة أضعاف في أجل السنتين القادمتين، الأمر الذي سيكون إنجازا كبيرا، خاصة في المناطق المحرومة، على غرار ولاية غليزان" ويساهم في امتصاص البطالة، ذلك أن المشاريع المبرمجة من شأنها رفع مجموع عمال القطاع، المقدر بـ 35 ألف عامل، بنحو عشرة آلاف مستخدم جديد على المدى المتوسط.

من جانب آخر أبرمت الجزائر مشاريع شراكة معتبرة مع دولة قطر وصلت إجمالا إلى حوالي 5 ملايين دولار، أهمها إنشاء مركب لإنتاج الحديد والصلب بمنطقة بلارة في جيجل، بقدرة إنتاجية تصل إلى 10 ملايين طن سنويا، أي أكثر من خمسة أضعاف القدرة القصوى لمركب الحجار. ويشجع المصنع المشترك بين الشركة الوطنية للصلب "سيدار" وشركة "قطر ستيل"، في إنتاج 2.5 مليون طن في مرحلة أولى من الفولاذ الطويل، ثم 5 ملايين طن من الفولاذ المصفح. ويتضمن المشروع أيضا إنجاز محطة للطاقة الكهربائية بطاقة 1200 ميغاواط، لتموين المشروع بالطاقة الكهربائية، على أن يتم ربطها بالشبكة الوطنية للاستفادة من فائض الكهرباء.

- العراقيل التي تواجه الشراكة الأجنبية: من بين أهم الصعوبات التي تواجه الشريك الأجنبي نذكر:

- قاعدة الاستثمار التي تفرضها الدولة في حدود 49/51 الأمر الذي يعتبره الطرف الأجنبي تقييد لحريته في الاستثمار

- سياسة تحويل الأرباح إلى الخارج والتي كانت في العديد من المرات من بين أهم أسباب عزوف الأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

- مناخ الأعمال الإجمالي الذي يعكس البيروقراطية وغياب الشفافية، حيث أواخر تقرير للبنك العالمي يضع الجزائر في وضع لا يساعد على تحفيز الاستثمار الأجنبي تماما، والجدول التالي يبين ذلك:

حصة الأرباح تكون أفضل بالنسبة للمساهمين وحتى للعمال من خلال توزيع جزء من الأرباح في شكل حوافز في بعض المؤسسات .

- تحسين مردودية المؤسسة و التوسع: فمن خلال رفع مردودية المؤسسة وتحسين ظروف الإنتاج ، قد تلجأ المؤسسة إلى التوسع الذي يصاحبه ظهور فروع لهذه المؤسسة في مناطق أخرى وهذا ما يؤدي إلى المزيد من التوظيف للعمال وزيادة الطلب على بعض المنتجات وبالتالي المساهمة في تحسين أوضاع مؤسسات أخرى عن طريق زيادة الطلب وبالتالي نمو الاقتصاد بشكل أفضل.

3- أرقام عن الشراكة الأجنبية في الجزائر:

حسب مدير الصناعات العسكرية بوزارة الدفاع الوطني، فإنه تم تحديد حوالي 30 مانولا وطنيا في إطار مشاريع شراكة جزائرية-إماراتية-ألمانية لتطوير الصناعة الميكانيكية تحت علامة المجمع الألماني دايملر (مرسيدس). معتبرا أن هذه الشراكات تشكل "تقدما تكنولوجيا هاما بالنسبة لبلدنا" ومن أجل بعث نشاط المناولة الذي سيوفر "قيمة مضافة للصناعة الوطنية"، فإن المقاولين

الوطنيين عليهم تحسين تنافسيتهم لكي يتم اختيارهم كعمومين بقطع الغيار لهذه المشاريع. هذا ماسيسمح بتحسين التنافسية في هذا المجال.

هذه الشراكة ستسمح بإنشاء أكثر من 800 منصب شغل مباشر، وهذا ما يساعد على التخفيف من البطالة، كما انه سيتم اعطاء أهمية خاصة لتكوين العمال الذين ينبغي أن يتمتعوا بنفس المستوى من الخبرة لعمال مصانع مرسيدس عبر العالم. وهذا في إطار المحافظة على علامة الشركة، الأمر الذي يسمح بتكوين أرضية وقاعدة ستعمل في المستقبل على دفع عجلة التنمية من خلال القطاع الصناعي بعد اكتساب الخبرة والتكوين المناسب.

وستنتج هذه الشركة حوالي 15.000 شاحنة وحافلة في السنة حسب رخصة إنتاج العلامة "دايملر". بالنسبة لمركب الروبية، بينما مركب تيارت فينتج حوالي 10.000 مركبة لجميع التضاريس (ف ت ت) ومركبة نفعية خفيفة في السنة حسب رخصة إنتاج العلامة "دايملر" / أما مركب قسنطينة فيصنع حوالي 000. محرك ذي تبريد بالماء حسب رخص الإنتاج للعلامات (متو-دوتز-دايملر).

وستستعمل هذه المحركات على التوالي لتجهز بها السيارات الصناعية، الآلات الفلاحية وآلات الأشغال العمومية. إن الإنتاج في البداية يوجه للسوق المحلية على أن يتم تصدير الفائض مستقبلا ، كون الامر يتعلق بمحركات وسيارات مرسيدس. من جهة أخرى تم توقيع أربعة اتفاقات شراكة بين مؤسسات جزائرية وفرنسية في الصناعة الصيدلانية و التجهيزات

تصنيف منتدى الإقتصاد العالمي للجزائر في تقرير التنافسية الدولية 2014-2015 (من مجموع 140 دولة)	
المؤشرات	الترتيب
نوعية المنشآت القاعدية	102
نوعية الطرق	107
نوعية السكك الحديدية	65
نوعية المنشآت المينائية	117
نوعية منشآت النقل الجوي	128
نوعية شبكة الكهرباء	91
نسبة كثافة الهاتف النقال	91
نوعية التعليم الابتدائي	121
نوعية نظام التعليم	114
الإنترنت في المدارس	133
سهولة الخدمات المالية	133
سهولة الوصول إلى القروض البنكية	72
فعالية البنوك	133
القدرة على الإبداع والإبتكار	143
مساهمة الجامعات وعلاقتها مع المؤسسات في البحث والتنمية	137

تصنيف البنك العالمي حول ممارسة الأعمال في الجزائر 2014			
الموضوع	مرتبة 2014	مرتبة 2013	التغيير في الترتيب
بدء المشروع	164	159	5-
إستخراج تراخيص البناء	147	136	11-
الحصول على كهرباء	148	139	9-
تسجيل الممتلكات	176	174	2-
الحصول على الإئتمان	130	126	4-
حماية المستثمرين	98	95	3-
دفع الضرائب	174	173	1-
التجارة عبر الحدود	133	131	2-
تنفيذ العقود	129	128	1-
تسوية حالات الإعسار	60	61	1

المصدر : تقرير البنك العالمي 2014

خاتمة

الفرص المتاحة، تبين للمسؤولين ولأصحاب المؤسسات أن الشراكة الأجنبية مهمة جدا في الوضع الحالي لتحسين مستوى أداء المؤسسات الوطنية وهذا ما تترجمه المجهودات المبذولة في هذا المجال ، خاصة من طرف السلطات التي أبدت نيتها في تجميد العمل بقاعدة 49/51 إلا في حال المشاريع الحيوية، وذلك في آخر تعديل لقانون الاستثمار، هذا ما سيزيد من الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خاصة في صيغة الشراكة.

الهوامش

- 1- Abdelmadjid Bouzidi, Questions actuelles de la planification algérienne, ENAP-ANAL, Alger p157
- 2 - داوي الشيخ دراسة تحليلية في التسيير. رسالتة الماجستير. معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 1994/1995، ص 116
- 3- مداخلة كمال رزيق وعمار زعرور، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية-حالة الجزائر- الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2001
- 4- نفس المرجع السابق.
- 5- جريدة الخبر الجزائرية - الصادرة بتاريخ 17-10-2011
- 6- B- Garrette et D-Dussage, les stratégies d alliance, ed - D organisation 1995 p25
- 7- معين أمين السيد ، مفهوم الشراكة - آلياتها و أنماطها - الملتقى الاقتصادي الثامن حول الشراكة الاقتصادية الأجنبية، معهد العلوم الاقتصادية - الجزائر 1999 ص6
- 8- زينب حسين عوض الله ، الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة

من خلال تتبع مسار الإصلاحات التي مر بها الإقتصاد الوطني يتضح أن هناك جهود معتبرة ومبالغ مالية هائلة صرفت في هذا الإطار ، لكن النتائج المحققة لا تعكس ذلك حيث لم يتمكن النسيج الصناعي الجزائري من بلوغ أهدافه، ولزال بعيد عن المستوى الذي يسمح له بمنافسة المنتجات الأجنبية التي أصبحت تلقى كل التسهيلات للدخول إلى السوق الوطنية ، وذلك في إطار سياسة الانفتاح على الخارج التي عازمت الدولة الجزائرية على تجسيدها ، لذا يعتبر أسلوب الشراكة مع الأجانب من بين الأساليب المجدية للنهوض بالصناعة الجزائرية خاصة وأن التجارب في هذا الشأن أثبتت نجاحها، لكن يشترط في ذلك أن تستغل الفرص التي تتاح للمؤسسات الوطنية نتيجة اتفاقيات الشراكة أحسن استغلال، كما يجب أن تسطر الأهداف المنتظر تحقيقها من عملية الشراكة من البداية وبشكل واضح حتى تكون المجهودات المبذولة قابلة للتقييم .

إن هدف الشريك الأجنبي ليس تأهيل المؤسسات الوطنية بل البحث عن فرص لتصريف منتجاته أو استغلال المواد الأولية المتوفرة بأسعار اقل وكذلك وفرة اليد العاملة أو الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة بهدف تحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في

الجزائر ، لذا قد تتعارض أهداف الطرف الأجنبي مع أهداف المؤسسات الوطنية وعليه فهي مطالبة بتعظيم استغلال كل

- والنشر، مصر 1998، ص 429
- 11- إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية 1995-، ص 146
- 9- فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر 1999-، ص 74
- 12- Boualem Aliouat , les stratégies de coopération industrielle , ed- economica. paris , p14
- 10- أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي ، جامعة الزقازيق، ط 3 - 2000 ، ص 60